

(الفهرس)

رقم الصفحة	الموضوع
9	المقدمة
17	الفصل التمهيدي: التعريف بحق الحل في النظام البرلماني ونشأته التاريخية
20	المبحث الأول: تعريف النظام البرلماني وجذوره التاريخية.
20	أولا: تعريف النظام البرلماني
25	ثانيا: الجذور التاريخية للنظام البرلماني
33	المبحث الثاني: أركان النظام البرلماني
33	المطلب الأول: ثنائية السلطة التنفيذية
43	المطلب الثاني: برلمان منتخب من الشعب
46	المطلب الثالث: المسؤولية الوزارية أمام البرلمان
48	المطلب الرابع: التوازن والرقابة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
58	المبحث الثالث: التعريف بحق الحل وضرورته
58	المطلب الأول: تعريف حق الحل
62	المطلب الثاني: الاختلاف الفقهي حول مدى ضرورة وجود حق الحل

رقم الصفحة	الموضوع
72	المبحث الرابع : نشأة حق الحل
72	المطلب الأول : ظهور المسئولية الوزارية
80	المطلب الثاني : الأسباب التي أدت إلى ندرة تطبيق المسئولية
83	المطلب الثالث : ظهور حق الحل
89	الباب الأول : الإطار القانوني لحل البرلمان
93	الفصل الأول : أنواع حق حل البرلمان
96	المبحث الأول : الحل الرئاسي
98	المطلب الأول : السلطة التقديرية لرئيس الدولة في حل البرلمان
111	المطلب الثاني : السلطة المقيدة لرئيس الدولة في حل البرلمان
115	المبحث الثاني : الحل الوزاري
125	المبحث الثالث : الحل التلقائي
126	المطلب الأول : نظام الحل بقوة القانون
132	المطلب الثاني : نظام الحل الإلزامي
142	المبحث الرابع : الحل الشعبي الاستفتاءي
143	الصورة الأولى : الاستفتاء المنصب على ذات الحل

رقم الصفحة	الموضوع
145	الصورة الثانية : الحل الاستفتائي (الشعبي) لحل النزاع بين السلطات
149	الفصل الثاني : مبررات حق الحل
152	المبحث الأول: حل النزاع بين السلطات الدستورية (التشريعية والتنفيذية)
153	المطلب الأول : النزاع بين رئيس الدولة والبرلمان
157	المطلب الثاني : الخلاف بين الحكومة والبرلمان
167	المبحث الثاني : تحقيق الاستقرار للنظام السياسي
167	المطلب الأول :الحل بهدف دعم الأغلبية وحل الأزمات الوزارية
177	المطلب الثاني: تحقيق الاستقرار داخل الحزب الحاكم وامتصاص المعارضة
185	المبحث الثالث: استطلاع رأي الشعب في المسائل الهامة
186	المطلب الأول :موقف الفقه من حق الحل في استطلاع رأي الشعب
193	المطلب الثاني : تطبيقات الحل بهدف استطلاع رأي الشعب
197	المبحث الرابع : أسباب أخرى تؤدي إلى حل البرلمان

رقم الصفحة	الموضوع
197	أولا : الحل بسبب الخلاف بين مجلسي البرلمان
200	ثانيا : حل البرلمان بسبب قرب انتهاء مدة إنابته
202	ثالثا : الحل بسبب إدخال تعديلات في نظام الحكم أو النظام الانتخابي للدولة
205	رابعا : الحل في حالة الضرورة
206	خامسا : الحل بسبب الخلاف بين البرلمان والشعب ذاته
208	المبحث الخامس : مدى الالتزام بتسبيب القرار الصادر بالحل
208	أولا : التسبيب الضمني
210	ثانيا : التسبيب الصريح
213	الفصل الثالث : ضمانات حق الحل والآثار المترتبة عليه
216	المبحث الأول : ضمانات حق الحل
216	المطلب الأول : الضمانات العامة لحق الحل
221	المطلب الثاني : الضمانات الخاصة لحق الحل
221	أولا : استشارة جهة معينة قبل الحل
226	ثانيا : ضرورة إجراء الاستفتاء الشعبي قبل الحل

رقم الصفحة	الموضوع
231	ثالثا : عدم جواز حل المجلس خلال فترة زمنية معينة
240	رابعا : عدم تكرار الحل لذات السبب
245	خامسا : استقالة الوزارة التي توقع مرسوم الحل
249	المبحث الثاني : آثار الحل بالنسبة للبرلمان والأعمال المعروضة عليه
249	الاتجاهات الفقهية حول حياة البرلمان والأعمال المعروضة عليه
250	الاتجاه الأول : وهو الذي يأخذ بنظرية الموت المدني
260	الاتجاه الثاني : الحد من تطبيق نظرية الموت المدني
262	آثار الحل على أعضاء البرلمان
265	آثار حل البرلمان على المجالس الأعلى
266	آثار الحل على الأعمال التشريعية المعروضة على البرلمان قبل حله
267	المبحث الثالث : آثار الحل بالنسبة للحكومة
267	أولا : نطاق اختصاص الحكومة في فترة الحل
272	ثانيا : مدى جواز إصدار مراسيم بقوانين في فترة حل البرلمان
292	المبحث الرابع : الرقابة على سلطة الحكومة أثناء الحل

رقم الصفحة

الموضوع

- أولا : عودة المجلس المنحل لمباشرة اختصاصاته
292 الدستورية في حالة عدم الدعوة لتشكيل البرلمان الجديد
- 296 ثانيا : أسلوب اللجنة الدائمة
- 297 ثالثا : استمرار الحياة النيابية العليا في مباشرة اختصاصاتها وعدم تأثرها بحل المجالس الدنيا
- 299 رابعا : استمرار البرلمان المنحل حتى تاريخ اجتماع المجلس الجديد
- 302 خامسا : تعديل تشكيل الحكومة التي حلت البرلمان
- 304 سادسا : إكمال البرلمان الجديد لمدة الفصل التشريعي للبرلمان الذي تم حله
- 305 **المبحث الخامس : السلطة المختصة بالإشراف على الانتخابات في أعقاب قرار الحل**
- 311 **الباب الثاني : التطبيقات الدستورية لحق الحل**
- 315 **الفصل الأول : تطبيقات حق الحل في الأنظمة الدستورية المقارنة**
- 318 **المبحث الأول : التطبيقات الدستورية لحق الحل في إنجلترا**
- 318 **المطلب الأول : التنظيم الدستوري لحق الحل في إنجلترا**

رقم الصفحة	الموضوع
331	المطلب الثاني :أهم التطبيقات الدستورية لاستخدام حق الحل في النظام البريطاني.
351	المبحث الثاني :التظيم الدستوري لحق الحل في الأردن وتطبيقاته
351	المطلب الأول :التظيم الدستوري لحق الحل
352	أولا :حق الحل في القانون الاساسى لعام 1928
355	ثانيا : حق الحل في دستور 1947
359	ثالثا : حق الحل في دستور 1952
366	المطلب الثاني : تطبيقات حل البرلمان في الأردن
391	الفصل الثاني :حق الحل في النظام المصري
394	المبحث الأول :حق الحل وتطبيقاته في العهد الملكي
395	المطلب الأول : تنظيم حق الحل في العهد الملكي
410	المطلب الثاني : تطبيقات حق الحل في العهد الملكي
425	المبحث الثاني :حق الحل وتطبيقاته في العهد الجمهوري
425	المطلب الأول : الحل في الفترة السابقة على إصدار الدستور الدائم

- 436 مطلب الثاني :التنظيم الدستوري لحق الحل في الدستور الحالي لعام 1971
- 477 **الفصل الثالث : حق الحل في النظام الفلسطيني**
- 483 **المبحث الأول : النظام القانوني في فلسطين وحق الحل**
- 484 **المطلب الأول : النظام القانوني وحق الحل ما قبل قدوم السلطة الوطنية**
- 495 **المطلب الثاني :النظام القانوني وحق الحل في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية**
- 514 **المبحث الثاني : أهم الإشكالات التي واجهت النظام السياسي الفلسطيني لغياب حق الحل**
- 515 **الإشكالية الأولى : الاستفتاء على وثيقة الأسرى**
- 521 **الإشكالية الثانية : حالة الطوارئ**
- 525 **الإشكالية الثالثة : وقف جلسات المجلس التشريعي .**
- 527 **الإشكالية الرابعة : المدة القانونية لولاية الرئيس عباس**
- 534 **الإشكالية الخامسة : صدور مرسوم إجراء الانتخابات كاستحقاق دستوري**

رقم الصفحة

الموضوع

- 537 قرار المجلس المركزي التمديد لرئيس السلطة
والمجلس التشريعي .
- 541 **الخاتمة والتوصيات**
- 563 **قائمة المراجع**
- 595 **الفهرس**

٢٠٢١/١١/١٥ : التاريخ
٤٢٥-٤٢٤-٤٢٣-٤٢٢-٤٢١ : رقم الصفحة

تأليف :
كتاب :
رقم الصفحة : ٤٢٥-٤٢٤-٤٢٣-٤٢٢-٤٢١